# إفلاس أم بداية الإقرار بالهزيمة في العراق؟

أحمد ضيف الله

في الـ١٦ من تشرين الأول ٢٠٠٦، كشفت صحيفة «لوس أنجلس تايمز» الأميركية عن تشكيل الكونغرس الأميركي «مجموعة دراسة العراق» لتقييم سياسة الولايات المتحدة فيه، واقتراح السياسات الأميركية الإستراتيجية لداخل العراق ودول الجوار، مؤلفة من ١٠ أشخاص، تقاسم رئاستها وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر مع النائب الديمقراطي لي هاميلتون، بمشاركة رئيس لجنة الخدمات العسكرية في مجلس الشيوخ السيناتور جون وارنر، وكان جيمس بيكر قد صرح خلال لقاء تلفزيوني قبل كشف «لوس أنجلس تايمز» لتلك المعلومات، أن «تقريرنا سيتضمن على الأرجح بعض الأمور التي لن تعجب الإدارة»، معرباً عن إيمانه بمبدأ «التحاور مع أعدائك»، مضيفاً: إن «أياً من السوريين أو الإيرانيين لا يريدون عراقاً مضطرباً، لذا فمن المحتمل أن نحصل على شيء بخلاف العداء من هاتين الدولتين»، مؤكداً أن اللجنة استشارت أكثر من ١٥٠ خبيراً.

صحيفتا «ذي غارديان» و«ذي اندبندانت» البريطانيتان أشارتا في الـ٢١ من تشرين الأول ٢٠٠٦ لبعض التسريبات عن الخيارات المتاحة للولايات المتحدة وبريطانيا من أجل إحداث تغيير جذري يؤدي إلى وقف التدهور الدامي في العراق آنذاك، وبينت «ذي غارديان» أن وزارة الخارجية البريطانية «تؤيد اقتراحات لجنة بيكر في شأن الحوار مع سورية وإيران، وتشجع هذا التوجه»، كاشفة عن أن السفير البريطاني في بغداد دومنيك اسكويت والسفير البريطاني في واشنطن السير ديفيد مانينغ ساهما في تقديم معلومات ساعدت في إعداد تقرير لجنة بيكر.

وبطبيعة الحال لم يؤخذ بتوصيات «مجموعة دراسة العراق»، بل سلكت الولايات المتحدة الأميركية منذ ذاك التاريخ حتى الآن عكس ما ورد في تلك التوصيات، بمعاداتها إيران، وخلق الفتن في سورية والعراق، بل إنها خلقت تنظيم داعش ورعته في المنطقة، مما لا يجعلنا أن نستغرب حالة التخبط والمواقف الأميركية العنجهية في العراق، وبخاصة موقفها اليوم من قوات الحشد الشعبي، وسعيها الدائم إلى استحضار الفتن والقلاقل والحروب في المنطقة.

ما من إضافة إذا قلت إن الساسة الأميركيين يفتقدون على الدوام إلى الأدب واللباقة الدبلوماسية والواقعية، فرئيسهم «فظ» اللسان حتى مع حلفاء الولايات المتحدة الأميركية من الأوروبيين، وبطبيعة الحال مع عملائهم في المنطقة، كآل سعود وغيرهم، إلا أن سلوكهم في العراق، حالة خاصة من الغباء والوقاحة والعنجهية منذ احتلاله عام ٢٠٠٣ حتى تاريخه.

الجديد في المواقف الأميركية الرعناء بالعراق، هو البيان المقتضب الذي نشرته السفارة الأميركية في بغداد في الـ٣١ من الشهر الماضي، حيث قالت: «مع تبقي ستة أيام على الموعد النهائي لفرض العقوبات، هذا هو المطلب السادس كي يتصرف نظام إيران كدولة عادية: يجب على النظام الإيراني احترام سيادة الحكومة العراقية، والسماح بنزع سلاح الميليشيات الطائفية وتسريحها وإعادة دمجها»، وهو ما استدعى رد الخارجية العراقية في بيان لها في الـ٣ من الشهر الجاري، قالت فيه: إن «وزارة الخارجية تابعت البيان الصادر عن السفارة الأميركية في بغداد بخصوص نفاذ العقوبات الأميركية الأحادية الجانب ضد الجارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، مضيفة: إن «الوزارة تود أن تبين أن الجزء الثاني من البيان المذكور يتجاوز الأعراف الدبلوماسية والاحترام المتبادل لسيادة الدول كمبدأ راسخ في القانون الدولي»، مؤكدة أن «العراق يرفض التدخل في قضاياه الداخلية، ولاسيما قضايا الإصلاح الأمني الداخلي ووضع القوات الأمنية التي تخضع لسلطة رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة»، وأن «العراق يتطلع إلى أن تقوم السفارة بحذف تلك التصريحات غير المتفقة مع القواعد والأعراف الدولية وتجنب تكرارها مستقبلاً، ومراعاة قواعد القانون الدولي التي تحكم عملها في العراق بوصفه الدولة المضيفة».

وفيما بدا أنه كان رداً دبلوماسياً راقياً جاء في محله، قال رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة عادل عبد المهدي خلال اجتماعه بقيادات الحشد الشعبي في بغداد في الـ٥ من تشرين الثاني الجاري في بيان صحفي: إن «الحشد حقيقة كبيرة لا يمكن تجاوزها ومن واجبنا دعم الحشد»، معتبراً أن «الإبقاء على الحشد من أهم واجباتنا وسأدعم هذا الوجود بقوة وهناك من يحاول أن يقول: «إن الحشد مؤقت، أنا أؤكد الحشد ضرورة باقية»، مضيفاً: «مع أن تشكيل الحكومة عمره قصير، لكني سأبذل كل جهدي كي يحصل الحشد على كامل حقوقه»، و«شهداء الحشد يجب أن يكرموا تكريماً يليق بهم»، مُبلغاً قادة الحشد الشعبي أن «مجلس الوزراء قرر بالإجماع مساواة رواتب المنتسبين في الحشد الشعبي، مقارنة بالجيش والداخلية».

إن بيان السفارة الأميركية في بغداد يؤكد أن الأميركيين مازلوا يخططون للمؤامرات ضد قوات الحشد الشعبي، فهم لم يكتفوا بضرب قواته بـ«الخطأ»! كما جرى فيما مضى عدة مرات، ولم يرتدعوا من نتيجة دفع بعض المندسين في التظاهرات المطلبية بمدينة البصرة في الـ٥ من أيلول الماضي، لإحراق مقرات الحشد الشعبي بالمدينة، حيث أرعبتهم بضع لا فتات علقت في شوارع مدينة البصرة، كتب فيها «القنصل الأميركي سبب خراب البصرة»، فأغلقوا قنصليتهم بالمدينة وفروا.

ومع أن السفير الأميركي في العراق يعرف أن مجلس الوزراء العراقي كان قد أصدر في الـ٢٢ من آذار ٢٠١٦ قراراً اعتبر فيه قوات الحشد الشعبي «تشكيلاً عسكرياً مستقلاً وجزءاً من القوات المسلحة العراقية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة»، وأن المجلس النيابي العراقي أقر في الـ٢٦ من تشرين الثاني ٢٠١٦، قانوناً يضع هيئة الحشد الشعبي بإمرة القائد العام للقوات المسلحة، معتبراً تشكيلاته «كيانات شرعية تتمتع بالحقوق وتلزمها الواجبات باعتبارها قوة رديفة مساندة للقوات الأمنية»، إلا أن بيان سفارته عكس صورة واقعية عن مدى التدخل الأميركي في الشأن الداخلي العراقي، بوصفه مقاتلي الحشد الشعبي بـ«الميليشيات الطائفية»، كما كان البيان برهاناً كبيراً عن مدى التطابق مع الحملات الإعلامية الخليجية التي تطلق ذات الوصف على الحشد الشعبي، بمقابل وصف إرهابيي داعش في صحفهم وفي المواقع الإلكترونية التي يمولونها بـ«الجهاديين».

حقيقة الأمر، أن واشنطن بعد أن فشلت مساعيها في عرقلة وصول «تحالف الفتح المُبين» الداعم للحشد الشعبي إلى المجلس النيابي، حيث فاز بـ٤٨ مقعداً، وحل ثانياً بعد «تحالف سائرون» المدعوم من مقتدى الصدر الذي حصل على ٥٤، وبعد أن فشلت كل تدخلاتها بتشكيل الحكومة العراقية، حيث حلفاؤهم من الساسة الأكراد وبعض السنّة اللذان لديهما تجربة سيئة مع الوعود الأميركية خلال السنوات الماضية، لم يعدا طيّعين لضغوطها عليهم، فقد السفير الأميركي في العراق وإدارته توازنهما، وأخرجهما عن الأصول والأعراف الدبلوماسية السائدة، مقحمين هيئة الحشد الشعبي ضمن شروط الرئيس الأميركي ترامب لوقف ما أسماه «العقوبات ضد إيران»، خاصة مع تصاعد المطالبات العراقية في أن تكون أول مهمة للمجلس النيابي الجديد هي سنّ قانون إخراج جميع القوات الأجنبية من العراق، وعلى رأسها الجيش الأميركي، فيما كان المجلس النيابي السابق قد صوت في الـ٦ من آذار الماضي على صيغة قرار، موجهاً الشكر إلى «جميع الدول التي وقفت مع العراق في حربه ضد عصابات داعش ويدعو الحكومة إلى وضع جدول زمني لمغادرة القوات الأجنبية من العراق».

إن حجة وجود القوات الأميركية في العراق انتفت بعد الانتصار العراقي الكبير على تنظيم داعش، وبات استمرار وجودها يُشكل مصدراً للدمار والتخريب، عدا أنه دعم للإرهاب ولأعداء العراق، ونقطة وثوب دائمة لتغيير الخرائط السياسية في المنطقة لصالح الكيان الصهيوني، وهذا لن يتوقف إلا بطرد القوات الأميركية نهائياً من العراق، وقبل ذلك طرد سفيرها في بغداد دوغلاس سيليمان.

## «مداد»: المصالحات سياسة تؤكد أنَّ الحرب ليست هدفاً بحدّ ذاتها

الوطن

اعتبر «مركز دمشق للأبحاث والدراسات- مداد»، أن المصالحات والتسويات ليست مجرّد تكتيك حرَبي، وإنما هي سياسة وعمل سيكولوجيّ، يؤكد أنَّ الحرب والقتال ليسا هدفاً بحدّ ذاته، ولفت إلى أنّ منطق الدولة في هذه المرحلة هو المطالبة بالطاعة والتزام القانون وليس الولاء للنظام السياسيّ.

وجاء في دراسة لـ«مداد» بعنوان: «راياتٌ بَيضاء: حَولَ سياسة المُصَالحات والتَّسويات في الأزمَة السُّوريَّة»، أعدها رئيس القسم السياسيّ في المركز، عقيل محفوض وتلقت «الوطن» نسخة منها: إن الرئيس بشار الأسد أعطى مؤشرات متزايدة على أولويّة أو مركزيّة المصالحات والتسويات في خياراته وأجندته السياسيّة والعسكريّة.

واعتبرت الدراسة، أن سياسات إدارة الأزمة، ركزت على التسويات والمصالحات، بوصفها مدخلاً مناسباً ورئيساً لدى النظام السياسيّ والدولة، من أجل احتواء ما أمكن من مصادر التهديد الداخلية، وتفكيك عوامل الاحتقان والاستقطاب الداخليّ والإقليميّ، وتفادي انزلاق الأوضاع في الداخل إلى حرب شاملة.

ولفتت الدراسة إلى أنَّ الدخولَ في مصالحات وتسويات، يؤدي إلى «تضييق» أو «تقليص» نطاق المعارك والمواجهات التي يخوضها الجيش العربي السوريّ وحلفاؤه.

وبينت، أن «المصالحات والتسويات ليست مجرّد تكتيك حرب، وإنما هي سياسة كليّة، وعمل سيكولوجيّ نفسي، يؤكد أنَّ الحرب والقتال ليسا هدفاً بحدّ ذاته، وأنّ منطق الدولة في هذه المرحلة هو المطالبة بالطاعة والتزام القانون وليس الولاء للنظام السياسيّ، وإنَّ لا ثأريّةَ ولا انتقامَ من النظام السياسيّ والدولة تُجاه المعارضة وبناها وحواضنها الاجتماعية».

ولفتت الدراسة إلى أن ثمة عمليات تغلغل خارجيّة لا تزال نشطة، كدور الولايات المتحدة في شرق الفرات، وتركيا في إدلب وشمال حلب، و«إسرائيل» والأردن وغيرهما في المنطقة الجنوبيّة، وهذا ما يمثل مصدر تهديد للأمن الوطنيّ، ويتطلبُ خطةَ استجابةٍ نشطة وفعّالة أيضاً.

وأكدت، أنَّ نمط المصالحات والتسويات وعودة سلطة الدولة، لا تعني عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل آذار ٢٠١١، «وقد تغيرت الأحوال كثيراً، ولا بدَّ من إعادة تعريف وتأكيد معنى الدولة وسلطتها وقوتها، وفقاً لخبرة السنوات الماضية وخبرة الحرب».

وأشارت الدراسة إلى أن المعارضة رفضت سياسة المصالحات، لاعتقادها أن الأزمة لا بدَّ أن تنتهي بإسقاط «النظام» والسيطرة على الدولة، وأنَّ المصالحات لا تعدو أن تكون تكتيكاً سياسيّاً وعسكريّاً ونوعاً من ديناميات تفكيك وإجهاض للمعارضة.

ورأت الدراسة، أن المصالحات والتسويات لم تكن ذات جاذبية كبيرة لدى «الموالاة» لاعتقادها أن الحلّ الوحيد هو القضاء على الإرهاب، وتفكيك بناه وحواضنه الاجتماعية والثقافية وتكويناته المسلحة، ولاعتقادها أن المصالحات تُظهر المعارضة قوية وقادرة على التفاوض وفرض شروطها، وتُظهر النظام السياسي والدولة أقل دافعية واندفاعاً لمحاربة الإرهاب.

وأكدت الدراسة أن أي مصالحة أو تسوية، صغيرة كانت أم كبيرة، وأي توقف للأعمال القتالية، وأي أفراد يعودون إلى «حضن الوطن»، مهما كان عددهم قليلاً، أمورٌ تؤثر بصورة إيجابية في المزاج العام، ويمثل ذلك سلاحاً ماضياً في تفكيك عدد من العقد والمقولات والصور والمدارك النمطية المشوهة عن الوضع في سورية، وعن الأزمة والحرب. ورأت، أن سياسات الطمأنة قد تكون أخفقت في تأمين أو تأهيل بيئة جذب مناسبة لشريحة كبيرة من الناس، ذلك تحت تأثير عوامل غير مباشرة أو محيطية، مثل: الإخفاق في إصلاح السياسات والخدمات العامة، والمخاوف من نظام التجنيد الإلزامي، وصعوبات في إعادة تأهيل المساكن إلخ... ، وهذا جعل التطلع إلى مغادرة البلاد أو عدم العودة إليها هو الخيار الأقرب لكثيرين.

وأوضحت الدراسة، أن الروس سوف يواصلون العمل على خلق بيئة مناسبة لاستقطاب المزيد من الراغبين في التسوية، بوصفهم (الروس) شريكاً في محاربة الإرهاب، وضامناً لعدد من أهم وأعقد التسويات التي حصلت كما في درعا والقنيطرة.

ورجحت الدراسة أن تُواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها سياساتها ورهاناتها في الأزمة السورية، تحديداً في شرق الفرات، واشتراط خروج إيران وحزب الله من سورية، وضمان أمن «إسرائيل»، والتدخل في طبيعة الحلّ النهائيّ في سورية، وهذا يعني استمرار وجود صعوبات وتحديات أمام التوصل إلى حلّ أو تسوية بين دمشق وكردها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى إدلب، ومثله لقضايا عودة المهجرين، وإعادة الإعمار، والحلّ النهائي.

### أكد أن المحافظة لم تتحول بعد إلى منطقة مصالحة

## حيدر: العملية السياسة في إدلب معطلة.. وملف المخطوفين أصبح دولياً

محمد منار حميجو

أكد وزير الدولة لشؤون المصالحة علي حيدر، أن العملية السياسية «معطلة حالياً» في محافظة إدلب، ولم تتحول بعد إلى منطقة مصالحة، موضحاً أنه «لم نمتلك بعد أوراقاً حقيقية للعمل داخل المحافظة بفعل التناقضات الكبيرة لدى التنظيمات المسلحة وصراعها المتواصل على تبادل النفوذ فيها».

وخلال كلمة له في لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب، أكد حيدر أن «العملية السياسية معطلة حالياً في إدلب رغم تأجيل العمل العسكري لأن الجانب التركي لم يقم بواجباته فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق سوتشي الثلاثي».

وأضاف حيدر: في المقابل لا تريد روسيا أن تكسر الجرة مع تركيا، لذلك تجد لها مبررات على أمل أن تنفذ (تركيا) الاتفاق، مؤكداً أن الثابت لدى موسكو عودة إدلب إلى الدولة السورية ومصرة على هذا الموضوع.

وكشف حيدر، أنه «في ظل هذه التركيبة اليوم تعمل الوزارة على موضوع التواصل مع المناطق القريبة من اللاذقية وحماة وحلب لإحداث تشبيك مع الأهالي القاطنين فيها لإحداث حالة معينة من الممكن أن تكون مفيدة في المستقبل وتشجيعهم بأن الدولة ستدخل إلى المحافظة، خصوصاً أن حجم التضليل كبير، إضافة إلى معرفة ماذا يحدث داخل المحافظة».

وأوضح حيدر، أنه لا يمكن الحديث اليوم عن مصالحات أو تسويات في إدلب وخصوصاً أن الوضع «هش وحرج كمن يقف على كرة» لأن الموضوع مربوط بمجموعة من الملفات.

وفيما يتعلق بملف المخطوفين، كشف حيدر أنه تحول بشكل كامل إلى مكتب الأمن الوطني ووزارة الخارجية والمغتربين لأنه تحول إلى ملف دولي لمعالجته ومطالبة الدولة السورية بالمخطوفين، مؤكداً أن ذلك «ليس للمساومة وإنما من باب طلب الحق»، ومشيراً إلى أن رقم المخطوفين أصبح شبه ثابت من دون أن يذكر الرقم.

وأوضح حيدر، أن دور الوزارة أرشفة وتوثيق ودعم الفريق المفاوض بكل ما يلزم من مستجدات في هذا الموضوع، مشيراً إلى أن هناك ارتياحاً في ملف الموقوفين باعتبار أن معظمهم تحول إلى القضاء.

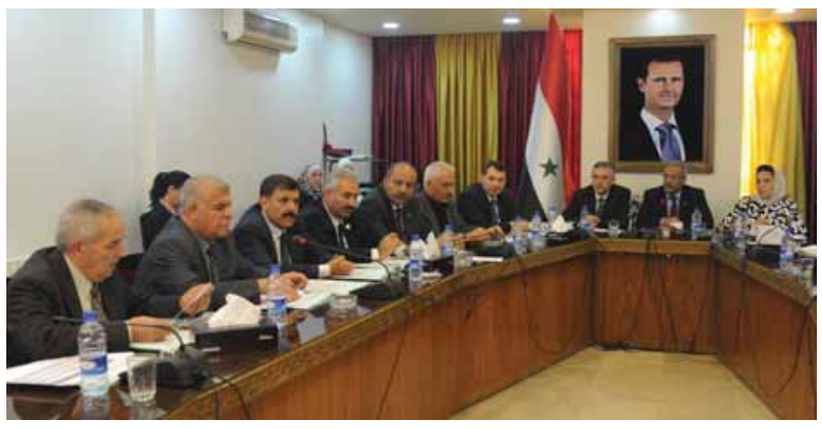

لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب تناقش الموازنة الاستثمارية لوزارة المصالحة الوطنية أمس (سانا)

### فرع اليرموك لـ«البعث» يشيد بقرار القيادة السورية لإعادة السكان للمخيم

## شهاب: قرار وطني شكل صفعة حاسمة لصفقة القرن

جانب من الدمار الذي خلفته معارك استئصال المجموعات الإرهابية المسلحة في مخيم اليرموك جنوب دمشق (رويترز)

موفق محمد

أشاد فرع اليرموك لحزب البعث العربي الاشتراك بقرار القيادة السورية عودة جميع سكان مخيم اليرموك إليه، ووصف القرار بأنه «قرار وطني حكيم»، معتبرا أنه شكل «صفعة حاسمة لصفقة القرن المشؤومة».

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال أمين فرع اليرموك لحزب البعث العربي الاشتراكي راتب شهاب «قرار عودة أهالي المخيم إلى مخيمهم، قرار وطني حكيم لقائد تاريخي عظيم وصفعة حاسمة لصفقة القرن المشؤومة. كل التحية والوفاء والامتنان من جماهير مخيم اليرموك للقائد المفدى المنتصر الرئيس بشار الأسد».

وأعلن نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، في السادس من الشهر الجاري أن دمشق قررت رسمياً عودة جميع سكان مخيم اليرموك إليه، في حين قال سفير دولة فلسطين لدى سورية محمود الخالدي لـ«الوطن» حينها: «أبلغنا» بقرار القيادة السورية، وأنه تم تكليف محافظة مدينة دمشق بإعادة الخدمات تمهيدا لعودة الأهالي.

وتمكن الجيش العربي السوري في أيار الماضي من تحرير مخيم اليرموك الواقع جنوب العاصمة، بالكامل بعد أن كانت مليشيات مسلحة سيطرة عليه في العام ٢٠١٢، ومن ثم تنظيمي داعش و«جبهة النصرة» الإرهابيين في ٢٠١٥.

ويقدر عدد سكان المخيم قبل الأزمة التي اندلعت في عدد من مناطق البلاد في آذار ٢٠١١ بنحو نصف مليون نسمة منهم نحو ١٦٠ ألف فلسطيني، جرى تهجير أغلبيتهم قسريا من قبل الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، إلى مناطق محيطة بدمشق تقع تحت سيطرة الدولة.

وثمن شهاب عالياً الدور الإعلامي المشرف الذي قامت به صحيفة «الوطن» طيلة الحرب الظالمة على سورية «فكانت وما زالت صوت الحق في وجه الظلم والإرهاب» لافتاً إلى ما قامت به الصحيفة في مختلف الأحداث التي تمت في مخيم اليرموك منذ سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة على المخيم والمناطق المجاورة وحتى تحريره الناجز الذي تم بفضل تضحيات الجيش العربي السوري وفصائل المقاومة الفلسطينية ومختلف القوى الرديفة وما تم بعد ذلك من الوقوف بثبات إلى جانب إعادة أهل المخيم من السوريين والفلسطينيين على حد سواء إلى مخيمهم.

وقال: «أهالي المخيم يتطلعون إلى عودتهم المنشودة إليه كل يوم صباحاً ومساءً، فليس سراً أن أهل المخيم ومن دمشق قلب العروبة النابض يسمعون كل صباح مآذن الأقصى وأجراس كنيسة القيامة، والتعجيل بإعادة الأعمال العمرانية التي تتيح عودة أهلنا لمخيمهم إيذاناً باستئناف مسيرة العودة يداً بيد إلى فلسطين والجولان شاء من شاء وأبى من أبى».

ولفت شهاب إلى البرقية التي وجهت للرئيس بشار الأسد من قبل المشاركين في الملتقى الخدمي الأول الذي عقد في المخيم بعد تحريره في ١٤ تموز الماضي وقالوا فيها: «إننا يا فخامة الرئيس المفدى باسم جماهيرنا الفلسطينية والسورية في مخيم اليرموك نضع أنفسنا تحت تصرفكم لمواجهة صفقة القرن المشؤومة في ملفاتها المتعلقة بتدمير المخيمات الفلسطينية وتصفية قضية اللاجئين والعودة الظافرة إلى مخيم اليرموك والتحدي بإعادة إعماره من جديد باعتباره كان وما يزال العنوان الأهم والمحطة التاريخية نحو العودة إلى فلسطين كل فلسطين ولا بديل عن هذا الوطن العظيم الذي هو في واقع الحال الجزء الجريح من جنوب سورية الأبية. ولتسقط كل المؤامرات والصفقات الدولية المشبوهة والإقليمية الحاقدة وليتحقق دائماً النصر المؤزر المبين لسورية الأبية الشامخة وجيشها العظيم في ظل قيادتكم التاريخية وحتماً وبكل تأكيد على طريق تحرير فلسطين كل فلسطين».

وأوضح شهاب أنه على هذه الأرضية النبيلة والعظيمة جاءت الاستجابة العظيمة عندما اتخذ الرئيس الأسد القرار الذي أعاد لجماهيرنا الفلسطينية توجيه البوصلة نحو فلسطين من جديد والعمل على إنهاء مأساة أهل المخيم الراهنة بفعل الأعمال الإرهابية وبالتالي اتجهت وفق القرارات المتخذة كل الجهود لكل الجهات الخدمية المختصة لإعادة تأهيل البنى التحتية في المخيم عاجلاً، إيذاناً بإعادة سكانه إليه من الفلسطينيين والسوريين على حدّ سواء.

وأشار شهاب إلى أن اللاجئين الفلسطينين سيقيمون يوم السبت المقبل المهرجان الوطني والقومي الكبير في قلب مخيم اليرموك احتفالاً بالذكرى الثامنة والأربعين للحركة التصحيحية المجيدة التي قادها القائد المؤسس حافظ الأسد «وكان التصميم من قيادة فرع اليرموك لحزب البعث العربي الاشتراكي أن يكون هذا الاحتفال العظيم تحت مظلة هذه الانتصارات العظيمة التي امتدت على مساحة الجغرافية السورية».

## «النصرة» تستغل المعابر لفرض «الإتاوات» وتخنق الشمال اقتصادياً

الوطن

يسيطر تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والتنظيمات والميليشيات المسلحة الأخرى على معابر تجارية مهمة في شمالي غربي البلاد تستخدمها لفرض الإتاوات، وحولت تلك المناطق إلى مناطق محاصرة أثرت من خلالها في قدرة المواطنين الشرائية.

ووفق تقرير أورده «المرصد السوري لحقوق الإنسان» فإن الآثار الاقتصادية في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات والتنظيمات «الجهادية» وقوات الاحتلال التركية تبعث بالقلق الكبير في نفوس المواطنين الذين يحاولون جاهدين حماية أرزاقهم ومصدر معيشتهم.

ورأى المرصد أن ما زاد في صعوبة المعيشة في هذه المناطق المشمولة بـ«اتفاق إدلب» المعلن في ١٧ أيلول الماضي «هو تصاعد صعوبة حركة التبادل الزراعي، بشكلها المعتاد كالسابق، فاليوم باتت المعابر هي المتحكم الرئيسي، إذ لا وسيلة سوى المعابر لتمرير البضائع، وهذا ما أنتج مشكلة جديدة تمثلت بتناقص الأعمال وصعوبة التنقل والنقل، وتزايد البطالة والمخاوف على الإنتاج المحلي».

وأوضح، أن هذه المناطق الزراعية تنتج معظم الاحتياجات الأساسية من الزيتون وزيت الزيتون والفستق الحلبي والحمضيات والزراعات الطبية والحبوب، على حين تشهد أسواق المواد هذه تدنياً في الأسعار وجموداً نتيجة إغلاق المعابر، والاضطرار لدفع رشا كبيرة للقائمين على المعابر الواصلة بين مناطق سيطرة الإرهابيين ومناطق سيطرة الجيش العربي السوري، لتمرير المواد هذه، ودفع التجار لتخزين المنتج الصيفي، ما تسبب في تدني أسعارها.

وأكد المرصد، أن «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لـ«النصرة» والميليشيات المسلحة تسيطر على معابر تجارية مهمة، حولت مناطق الشمال السوري إلى مناطق محاصرة أثرت من خلالها في قدرة المواطنين الشرائية.

وأوضح أن هذه المعابر هي معبر قلعة المضيق الذي يعد بوابة سهل الغاب، ومعبر مورك الواقع في ريف حماة الشمالي على الطريق الدولية حلب دمشق، ومعبر أبو دالي، الذي أعيد افتتاحه مؤخراً بعد إغلاقه حوالي ٣ أشهر، ومعبر العيس الواقع في ريف حلب الجنوبي الذي يعد أهم المعابر التجارية لقربه من المدينة الصناعية والتجارية (حلب) حيث تسيطر عليه «النصرة» وتمر من خلاله معظم المواد الغذائية وقطع السيارات وتخرج منه معظم منتجات إدلب الزراعية.

وبيّن المرصد، أن المزارعون في تلك المناطق يعانون مشكلة الحصول على الحبوب اللازمة للزراعة، إذ يعتمد أغلبيتهم على الحبوب المخزنة من مواسم حصاد سابقة، مع مخاوف من تناقص الحبوب الموجودة للزراعة، وتراجع جودتها بشكل كبير وتناقص الإنتاج إلى جانب تراجع التسويق لموسم الزيتون ومنتجاته من الزيت، موضحاً أن سعر زيت الزيتون انخفض إلى ما يقرب من ١٠٠٠ ليرة سورية (يرجح للكيلو غرام الواحد)، بنقص ٦٠٠ عن العام الفائت.

ورأى المرصد أن السبب يعود من جديد إلى إغلاق المعابر وفرض «الإتاوات» على تمرير المنتجات إلى مناطق سورية أخرى، كذلك أثر الأمر على زراعة وإنتاج الفستق الحلبي، الذي لا يمكن تسويقه في أسواق غير الأسواق المحلية، نتيجة الإتاوات المفروضة من المتاجرين بالمعابر، على حين فرض إغلاق الأخيرة وصعوبة تصديرها على التجار أن يجري تكديس هذه المواد دون إقبال على شرائها، كما يجري تطبيق هذه الحالات على منتجات الحمضيات والرمان والتفاح في ريف إدلب الغربي.

وامتدت التأثيرات السلبية إلى الصناعات المتعلقة بالحجر وغيرها، من مواد البناء، حيث اعتبر المرصد، أن فرض الضرائب الضخمة لتصدير المنتجات هذه حال دون تصديرها، وإنقاص وتيرة العمل لتلبية الاحتياجات المحلية فقط.

ولفت إلى أن ما أثار استياء الأهالي وسكان الشمال هو قضايا السكان المعيشية، ضمن آخر اهتمامات فرق لجان التفاوض عن المسلحين، واقتصار المطالبات على إيجاد مكاسب عملية للدول الضامنة للاتفاقات التي تجري فيها عملية تسليم الشمال رويداً رويداً.